

Distr.: General
18 December 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٨-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالمخدرات وعرضها بطرق غير مشروعة

تقديم المساعدة الدولية إلى أكثر الدول تضررا من النقل العابر للمخدرات

تقرير المدير التنفيذي

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً - مقدمة
٢	٦-٢	ثانياً - آسيا والمحيط الهادئ
٤	١٦-٧	ثالثاً - أمريكا اللاتينية والكاريبي
٧	٢٩-١٧	رابعاً - أوروبا الشرقية
١١	٣٩-٣٠	خامساً - آسيا الوسطى
١٣	٤٦-٤٠	سادساً - أفريقيا



أولاً - مقدمة

١ - بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢١/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بأن يقوم المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (الذي كان يطلق عليه سابقاً اسم مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة) بتقديم تقرير عن المساعدة الدولية المقدمة إلى أكثر الدول تضرراً من النقل العابر للمخدرات، يرد فيما يلي تفصيل، حسب المناطق، للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسب) لتوفير الدعم اللازم. وتتماشى استجابة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع الاستراتيجية المعتمدة لدعم دول النقل العابر من خلال برامج توفر، من بين أمور أخرى، المساعدة على تحسين المهارات التقنية وتعزيز القدرات في مجالات مثل جمع البيانات بغية دعم التصدي المدروس للاتجار غير المشروع والمشاكل المرافقة له؛ وتقديم المعدات لعمليات الخطوط الأمامية؛ وصوغ المشاريع اللازمة لاقامة التعاون الاقليمي وعبر الحدود؛ وتوفير التدريس المكثفي ذاتياً بغية تدريب الأجهزة على أفضل الممارسات التشغيلية.

ثانياً - آسيا والمحيط الهادئ

٢ - تعزز التعاون الاقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال اتفاقات لمكافحة المخدرات واطار للأنشطة. وكان هناك أيضاً طلب قوي ومستمر من قبل الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية من اليونديسب. وفي اطار خطة العمل دون الاقليمية التي اتفق عليها في مذكرة التفاهم الخاصة بمنطقة نهر الميكونغ الكبرى لسنة ١٩٩٣ والمبرمة بين تايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والصين وفيت نام وكمبوديا وميانمار واليونديسب، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة القيام بدور تنسيقي في مجال مكافحة المخدرات.

٣ - وقد عقد في بيجين في عام ٢٠٠٢ اجتماع وزاري بشأن مكافحة المخدرات والتعاون بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الست التي وقّعت مذكرة التفاهم والاعتماد على ما تحقق مؤخراً من انجازات. وتعد اجتماعات ثنائية منتظمة داخل المنطقة بغية تعزيز التعاون ومواصلة تحسين تقاسم المعلومات بغية كبح تدفق المخدرات غير المشروعة. وقد وقّعت تايلند اتفاقات ثنائية بشأن مكافحة المخدرات والتعاون في مجال انفاذ القانون مع جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والصين وكمبوديا وميانمار، كما وقّعت فييت نام اتفاقات ثنائية مماثلة مع جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكمبوديا.

٤- وقد تواصل تعزيز التعاون دون الاقليمي عبر الحدود في اطار مشروع اليونديسب الجاري المتعلق باقامة تعاون عبر الحدود في مجال انفاذ القانون في شرق آسيا. وقد شملت المرحلة الأولى حدود الصين مع جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام وميانمار. وتحسن التعاون العملي بين هذه الدول تحسنا كبيرا وجرى الابلاغ عن نتائج ملحوظة، مثل تفكيك شبكة كبيرة للاتجار بالمخدرات وحدوث زيادة في مضبوطات المخدرات. وتركز المرحلة الثانية، التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠٠١، على الحدود الدولية بمحاذاة نهر الميكونغ التي تعبر المثلث الذهبي. ويوفر المشروع الدعم للحكومات بغية بناء القدرة على الاضطلاع بأنشطة التعاون عبر الحدود على صعيد العمليات، بما في ذلك انشاء مكاتب اتصال حدودية وتقديم المعدات اللازمة للاتصالات والنقل. وقد توصلت البلدان المشاركة إلى اتفاق بشأن صوغ خطة عمل واجراءات لأغراض التعاون العملي في مجال انفاذ القانون بحيث يجري اتباعها في المناطق الحدودية.

٥- وقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع عدد من الدول، بتنسيق عدد من الاجتماعات وحلقات العمل لتناول المسائل ذات الأهمية الاقليمية الخاصة. ونُظم مؤتمر قمة دولي لمكافحة المخدرات بالتعاون مع حكومة اليابان في نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ وتناول هذا المنتدى، الذي حضره برلمانيون وموظفون كبار وخبراء، مسألة مراقبة السلائف بصورة خاصة. وبالتعاون مع لجنة مكافحة المخدرات الوطنية في الصين وبدعم من الشرطة الاتحادية الأسترالية، عقدت في جونغشان بالصين، في آب/أغسطس ٢٠٠٢، حلقة عمل حول التعاون الاقليمي في مجال انفاذ القانون بهدف مكافحة المنشطات الأمفيتامينية. وكانت النتيجة الرئيسية لحلقة العمل الاتفاق على خطة عمل عملية من أجل التعاون في مجال انفاذ القانون في المنطقة. وقد اتخذت مبادرات عديدة لتحقيق أهداف انفاذ القانون الخاصة بخطة عمل بشأن عمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين ردا على العقاقير الخطرة (أكورد). ويجري صوغ مشروع لتوسيع برنامج تدريبي قائم على استخدام الحاسوب يشمل اندونيسيا والفلبين وماليزيا ويبدأ تنفيذه في وقت مبكر من عام ٢٠٠٣. ومن المقرر أن يوسع مشروع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مراقبة السلائف، الذي استهل في نهاية عام ٢٠٠١ ويساعد الدول الست التي وقّعت مذكرة التفاهم، بحيث يشمل اندونيسيا والفلبين وماليزيا.

٦- وبدعم من الشرطة الاتحادية الأسترالية وبالتعاون مع الشرطة الملكية الماليزية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتنسيق تنظيم حلقة العمل الثانية لصالح رؤساء وكالات الاستخبارات الجنائية في منطقة آسيا في

كوالا لمبور في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقد اضطلعت حلقة العمل بدراسات تتعلق بحالات حقيقية بغية تعزيز تقاسم المعلومات الاستخبارية وتركيز الاهتمام على المشاكل المتصلة بغسل الأموال التي تواجه المنطقة. وبمقتضى مذكرة تفاهم وقّعت في تموز/يوليه ٢٠٠٢ مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وافق المركز الاقليمي لشرقي آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك والتابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على العمل كجهاز تنفيذي لمبادرة الاجتماع الآسيوي الأوروبي لمكافحة غسل الأموال. ويهدف المشروع الذي يغطي ١٠ بلدان آسيوية إلى تبديد الشواغل المتعلقة بغسل الأموال على الصعيد الوطنية والاقليمية والدولية. وقد بوشر بالمشروع في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

ثالثاً - أمريكا اللاتينية والكاريبي

٧- تواجه اكوادور وباراغواي والبرازيل وشيلي وفنزويلا في أمريكا الجنوبية مشاكل مماثلة في مجال المخدرات غير المشروعة، ولا سيما الكوكايين الذي ينتج في المنطقة الأندية دون الاقليمية. وتشترك جميعها في حدود طويلة مع البلدان المنتجة للمخدرات، اضافة إلى شبكة واسعة من البنى التحتية البرية والبحرية والجوية التي توفر دروباً عديدة لتهرب المخدرات والسلائف. وعلاوة على ذلك، تعتبر منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى مناطق عبور هامة للمخدرات المنتجة في أمريكا الجنوبية والمرسلة إلى الأسواق غير المشروعة في أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المناطق في جميع أنحاء العالم. ويدعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دولاً مختارة من بين أكثر الدول تضرراً في أمريكا اللاتينية والكاريبي من النقل العابر للمخدرات غير المشروعة في جهودها الرامية إلى تحسين بنى مكافحة وانفاذ القانون، بما في ذلك التعاون عبر الحدود، وإلى التصدي لمشاكل تعاطي المخدرات.

٨- ويساعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حكومة البرازيل على تنفيذ سياسات فعالة في مجال انفاذ قوانين المخدرات ومنع تعاطي المخدرات. ويهدف برنامج لانفاذ القانون بقيمة ٢٣ مليون دولار إلى تعزيز قوات الأمن البرازيلية في تصديها للتجار غير المشروع بالمخدرات. وتشتمل الأنشطة على استحداث نظام معلومات أمنية وطنية واستجابة منسقة لمراقبة السلائف. وسيؤدي تحديث أكاديمية الشرطة الوطنية وصوغ وتنفيذ برنامج لتدريب الشرطة في الدولة إلى الاسهام في بناء القدرات المهنية.

٩- ويشكل سد "ايتايبو" (Itaipu Reservoir) القريب من الحدود مع الأرجنتين الحد الفاصل الاقليمي بين البرازيل وباراغواي. وتواجه كامل المنطقة، المعروفة باسم الحدود

الثلاثية، مجموعة متنوعة من الأنشطة الاجرامية، بما فيها الاتجار بالمخدرات والكيميائيات السليفة والأسلحة وغسل الأموال وتهريب السلع الأخرى. وسيؤدي اتفاق عقد بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشرطة الاتحادية البرازيلية ومحطة "ايتايبو بيناسيونال" (Itaipu Binacional)، وهي أكبر محطة لتوليد الكهرباء في العالم، إلى توفير الأموال للقيام بضبط الأمن على نطاق واسع في ممرات ايتايبو المائية ابتداء من عام ٢٠٠٣. وكانت حكومة البرازيل قد دشنت في عام ٢٠٠٢ نظام مراقبة الأمازون الذي يتألف من مجموعة كبيرة من أجهزة الاستشعار لجمع البيانات عن منطقة الأمازون واستبانة جميع التحركات في المنطقة. وسيزيد هذا النظام من قدرة الحكومة على استبانة ومكافحة الأنشطة غير المشروعة ورصد حركة الطيران المحلية.

١٠- وبالعامل مع نظراء برازيليين في مجال انفاذ القانون، يعزز برنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا التنسيق وتبادل المعلومات عبر الحدود. وقد قامت البرازيل في عام ٢٠٠٢، بثلاث عمليات مشتركة ناجحة مع البلدان المجاورة لها لضبط مخدرات وسلائف كيميائية غير مشروعة.

١١- وقد تركز دعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لمنع تعاطي المخدرات في البرازيل على برنامج وطني بقيمة ٣ ملايين دولار للوقاية من فيروس القصور المناعي البشري/متلازمة قصور المناعة المكتسب (الايدز). وقد مدد هذا المشروع، الذي يولي اهتماما خاصا لمتعاطي المخدرات عن طريق الحقن وإلى خفض الاصابات والأضرار التي تسببها الاصابة بالفيروس بين السكان المعرضين حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

١٢- وفي اكوادور، يتركز الدعم الأولي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على التدريب من أجل مساندة ادارة انفاذ قوانين المخدرات والادارة القضائية. ويزداد مفهوم التدريب الخاص زخما فيما يتعلق بتنفيذ عمليات (استخباراتية) هادفة موجهة ضد كبار المتجرين بالمخدرات وموجوداتهم. ويجري تطبيقه أيضا في تمارين تجريبية صورية بشأن غسل الأموال لا يشترك فيها رجال الشرطة وأعضاء النيابة العامة فحسب بل يشترك فيها أيضا قضاة من المحاكم الجنائية.

١٣- وفي منطقة الكاريبي، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشورة سياساتية بشأن اعداد اطار استراتيجية اقليمية جديدة بشأن المخدرات والجريمة. وهذه الاستراتيجية التي وافق عليها رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه ٢٠٠٢، تحل محل خطة عمل بربادوس من أجل التنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي لسنة

١٩٩٦. ووضعت الجماعة الكاريبية أيضا أول خطة استراتيجية اقليمية كاريبية لخفض الطلب على المخدرات.

١٤- وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشورة قانونية ساعدت دولا كاريبية معينة على تحسين تشريعاتها الوطنية المتعلقة بمراقبة السلائف. وقد قامت ١٢ دولة مستفيدة، نتيجة لذلك، إما بتعديل تشريعاتها القائمة بشأن مكافحة المخدرات أو بصياغة مشاريع قوانين منفصلة بشأن السلائف للحصول على الموافقة البرلمانية عليها. وفي الجمهورية الدومينيكية، استمر الدعم لمكافحة غسل الأموال طوال عام ٢٠٠٢. ودرّب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة جميع أعضاء النيابة العامة تقريبا في البلاد على التحقيق الفعال وملاحقة قضايا الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال الأساسية والمعقدة. وقدمت مشورة تدريبية خاصة أيضا بشأن عدة قضايا رئيسية. ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى أول ادانات حتى الآن في مجال غسل الأموال في الجمهورية الدومينيكية والى اعتماد تشريع بشأن مكافحة غسل الأموال. ويوفر المكتب نظراء مدربين تدريباً متخصصاً ويستحدث برامجيات حاسوبية من أجل انشاء قاعدة بيانات جديدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة يقصد منها مساعدة أعضاء النيابة العامة على استبانة الشبكات الاجرامية العاملة داخل الجمهورية الدومينيكية. وفي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وجامايكا واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة برنامجه الخاص لتدريب أعضاء النيابة العامة بغية المساعدة في قضايا غسل الأموال والمساعدة القانونية وفي انشاء وحدات استخباراتية مالية.

١٥- وفي مجال خفض الطلب على المخدرات، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة كما في السابق، دعم البرامج الوطنية لمكافحة المخدرات في مختلف البلدان الكاريبية، كان آخرها في الجمهورية الدومينيكية وكوبا. ويقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المشورة والتدريب في مجال جمع البيانات ومنهجيات البحث بغية دعم شبكة المعلومات بشأن المخدرات لمنطقة الكاريبي. وفي جامايكا والجمهورية الدومينيكية، يعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة على منع تعاطي المخدرات والعنف بين الشباب المرتبطان بالاتجار بالمخدرات في الأحياء الفقيرة في مدن رئيسية مختارة. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس القصور المناعي البشري/متلازمة قصور المناعة المكتسب (الايدز)، يعمل المكتب مع منظمات الشباب في أقاليم كاريبية مختارة على منع تعاطي المخدرات والاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز. وفي أمريكا الوسطى، يقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المشورة التقنية والتدريب إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين تخطيط وتنفيذ برامج منع تعاطي المخدرات. وفي

المكسيك، يدعم برنامج تابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة صوغ مشروع دراسات بشأن الادمان في جامعة فيراكروز، ويسهم في تحسين خدمات المعالجة وإعادة التأهيل المقدمة في ولاية شياباس.

١٦- وفي أمريكا الوسطى، أدت المشورة التي قدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى لجنة أمريكا الوسطى الدائمة للقضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها وتعاطيها واستعمالها بصورة غير مشروعة إلى المساهمة في صوغ خطة عمل دون اقليمية يتوقع أن يباشرها في عام ٢٠٠٣. ووفقا للمشورة القانونية المقدمة من خلال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، سنت هندوراس تشريعا جديدا لمكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٢ ومن المتوقع أن تحذو السلفادور ونيكاراغوا حذوها في عام ٢٠٠٣. ويجري أيضا تقديم المساعدة القانونية بغية تحسين ملاحقة جرائم غسل الأموال وإصدار أحكام بشأنها وتحسين المساعدة القانونية المتبادلة. ويوفر برنامج مختبر تحاليل شرعية دون اقليمي المعدات والتدريب بغية تحسين تحليل المخدرات والسلائف في المكسيك ودول أمريكا الوسطى.

رابعاً - أوروبا الشرقية

١٧- في الاتحاد الروسي، ساهمت المفوضية الأوروبية في مشروع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتحسين المرافق وبرامج التدريب لموظفي إنفاذ القانون الذين يضطلعون بالتحقيق في جرائم المخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة، بينما ساهمت حكومة فنلندا في الوقت نفسه في مشروع لتعزيز القدرة المشتركة بين الوكالات على مكافحة المخدرات في شمال غرب الاتحاد الروسي.

١٨- وقد عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع نظراء مشاركين على تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ قوانين المخدرات في الاتحاد الروسي ودول آسيا الوسطى. وقد أُنجز الآن مشروع مدته سنتان لتعزيز القدرة الرقابية لدى دائرة الحدود الاتحادية الروسية على الحدود الأفغانية الطاجيكية، مما أدى إلى تحسين ملحوظ في فعالية جهود الضبط على تلك الحدود.

١٩- ووفقا لبرنامج الحكومة المعنون "التدابير الشاملة لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤" وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز، بوشر بمشاريع جديدة لمنع ومعالجة متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الاتحاد الروسي، مع التشديد بصورة خاصة على الوقاية من فيروس القصور المناعي البشري. وقد بدأ تنفيذ مشروع تمهيدي بشأن تنويع الخدمات المقدمة إلى متعاطي المخدرات في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، كما بدأ تنفيذ مشروع بشأن

خفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس القصور المناعي البشري بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في منطقة موسكو.

٢٠- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ المشروع الذي عنوانه "المبادرة العالمية بشأن الوقاية الأولية من تعاطي مواد الادمان بين الشباب" بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وتركز الأنشطة على تعزيز قدرة الشركاء المحليين على صوغ وتنفيذ أنشطة وقاية من خلال حشد المجتمع. وقد تلقت أكثر من ٧٠ منظمة غير حكومية ومؤسسة حكومية في الاتحاد الروسي وبيلاروس المساعدة في أنشطة الوقاية الموجهة إلى مجتمعاتهما من خلال التدريب والمشورة التقنية.

٢١- وفي تركيا، استهلكت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، المرحلة الثانية من الدعم المقدم إلى الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، مع التركيز بصورة خاصة على استحداث التدريب باستخدام الحاسوب في مرافق الأكاديمية في أنقرة وعلى إنشاء مراكز مرجعية تعليمية لهذا التدريب في جميع أنحاء تركيا. ومن المعتمد استخدام مرافق الأكاديمية لاطلاع أجهزة انفاذ قوانين المخدرات في المنطقة على تقنيات التدريب باستخدام الحاسوب قبل توسيعها لتشمل بلدانا أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر أنشطة التدريب الوطنية والاقليمية وسيتم وضع الصيغة النهائية لمقرر تدريبي معياري للأكاديمية.

٢٢- وخلال مؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي التي عقدت في اسلام آباد في آذار/مارس ١٩٩٥، وقعت المنظمة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات بغية تعزيز التعاون المتبادل في جميع مجالات مكافحة المخدرات. وضمن اطار ذلك الاتفاق، أنجز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المرحلة الأولى من مشروعه للمساعدة التقنية الذي يهدف إلى دعم أنشطة مكافحة المخدرات المنسقة في جميع الدول العشر الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وهي أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان وتركمانستان وتركيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وقد أسهم المشروع الذي تموله المفوضية الأوروبية واليابان في إنشاء وحدة تنسيق مكافحة المخدرات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي، وإنشاء مصرف بيانات خاص بها وتوفير التدريب لموظفي التنسيق في مجال مكافحة المخدرات في الدول العشر الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وإنشاء نظام ابلاغ دوري بين الدول الأعضاء وأمانة المنظمة بشأن حالة المخدرات في المنطقة. وقد استهلكت المرحلة الثانية من المشروع في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بهدف تقديم المزيد من المساعدة في مجال مكافحة المخدرات إلى وحدة تنسيق مكافحة المخدرات لغرض تنسيق أنشطة مكافحة المخدرات التي تقوم بها في المنطقة.

وستؤدي المرحلة الثانية من المشروع بصورة خاصة إلى تحسين القدرة الاجمالية لدى أجهزة مكافحة المخدرات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي على رصد ومكافحة مشكلة المخدرات في أقاليمها وفي جميع أنحاء المنطقة.

٢٣- وفي اطار مشروع الاستراتيجية الموحدة بشأن تدابير المنع المشتركة في جمهورية ايران الاسلامية، استمر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة التقنية إلى وحدات انفاذ قوانين المخدرات في جمهورية ايران الاسلامية، إلى جانب أنشطة التدريب الهادفة إلى تحسين مهاراتها التقنية. وقد اشتملت المساعدة على تسليم معدات اتصالات لاسلكية وسيارات ودراجات نارية وأجهزة للرؤية الليلية ومعدات بناء ثقيلة لإنشاء التحصينات الحدودية ومجموعات أدوات اختبار لفحص المخدرات والسلائف الكيميائية ومعدات كشف المخدرات اضافة إلى معدات بيطرية ومساعدة مدرسة تدريب الكلاب التابعة لشرطة مكافحة المخدرات الايرانية.

٢٤- وقد تحققت نتائج كبيرة في عام ٢٠٠٢ عن طريق أنشطة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ضمن اطار مشروع الاستراتيجية الموحدة للبحوث والمنع في مجال تعاطي المخدرات في جمهورية ايران الاسلامية (داريوس). وفي آب/أغسطس، دشنت السلطات الوطنية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة رسميا المعهد الوطني للبحوث والتدريب في مجال تعاطي المخدرات الذي سيعمل بمثابة مركز رئيسي للخبرة والتدريب لصالح أنشطة خفض الطلب على المخدرات في البلاد. والمعهد هو نتيجة للجهود التعاونية التي بذلتها وزارة الصحة وأمانة المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وسيستفيد من المساهمة المالية المقدمة من منظمة الادارة والتخطيط الايرانية. ونتيجة لمسح وطني للأوبئة برعاية الاستراتيجية الموحدة للبحوث والمنع في مجال تعاطي المخدرات في جمهورية ايران الاسلامية (داريوس)، أصبحت البيانات المتعلقة بحالة تعاطي المخدرات في جمهورية ايران الاسلامية متاحة، بفضل مساعدة التشغيل السلس لشبكة الكترونية تربط بين ١٧ مركزا من مراكز المعالجة التابعة للحكومة والمنظمات غير الحكومية القائمة في مختلف المقاطعات.

٢٥- وقد أنجزت بنجاح في عام ٢٠٠٢ أربع دراسات من خمس استهلكت بموجب مشروع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للمساعدة القانونية في جمهورية ايران الاسلامية. وقد أيد النظراء القضائيون الايرانيون توصياتها واستنتاجاتها تأييدا تاما، وهي تشكل أساسا هاما للتتقيق الجاري لتشريعات مكافحة المخدرات الايرانية. وقد أسهم العمل التمهيدي في اطار مشروع المساعدة القانونية في مجال غسل الأموال في مناقشة جرت حول مشروع قانون حكومي بشأن اللوائح المصرفية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومن ثم صوغه واعتماده في

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وقد نظمت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٢ جولة دراسية في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا ومقر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، مما مهد الطريق أمام مبادرات تبشّر بالخير بشأن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وعلى أساس نتائج تلك الجولة، يجري الآن إعداد منهاج تدريبي ومواد تدريبية ذات صلة.

٢٦- وواصل مشروع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التجارب التشاركية من أجل تمكين المبادرات المحلية (برسيبوليس) في التركيز على السياسات والاستراتيجيات العملية الوطنية في جمهورية إيران الإسلامية بهدف مكافحة انتشار تعاطي المخدرات. وقد بوشر بعدد من أنشطة التوعية وحشد المجتمع مع الحكومة الإيرانية وشركاء غير حكوميين. وتركزت الأنشطة على الشباب الإيراني واشتملت على عرض أفلام توعية بالمخدرات في الجامعات والمناسبات الرياضية والترفيهية خلال الصيف والعطل المدرسية. وقد نفذ الأنشطة بمعظمها منظمات غير حكومية محلية ومعاهد ثقافية وجامعية في طهران وعواصم إقليمية عديدة.

٢٧- وبوشر بمشروع بعنوان "العمل على نشر التوعية بمسألة المخدرات بين الأفغان في جمهورية إيران الإسلامية" في طهران في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويهدف المشروع إلى زيادة الوعي لدى الأفغان المسجلين في برنامج إعادة الطوعية في المكتب التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة جمهورية إيران الإسلامية، كما يهدف بصورة أعم إلى توعية الأفغان الموجودين في جمهورية إيران الإسلامية بالآثار الضارة لزراعة خشخاش الأفيون والاتجار بالمخدرات واستهلاك المواد الأفيونية.

٢٨- وفي باكستان، استمر برنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لانفاذ قوانين المخدرات. وقدمت المساعدة إلى قوة مكافحة المخدرات وأنشطة فرعية. وتعزز بصورة متزايدة التعاون القائم بين باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وجرى استقصاء فرص التعاون مع دول الخليج. ويجري استكمال الأنشطة على المستوى دون الإقليمي من خلال جهود كبيرة على الصعيد الوطني تنطوي على تعزيز أجهزة انفاذ القانون وتحسين أداء مختبرات فحص المخدرات وتقييم نطاق غسل الأموال.

٢٩- ويقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ برنامج شامل لخفض الطلب على المخدرات خاص بباكستان ويرتبط بشكل وثيق بخطة باكستان الرئيسية لمكافحة تعاطي المخدرات (١٩٩٨-٢٠٠٣) وبالأهداف التي حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. ويتألف البرنامج الذي مدته ثلاث سنوات من برنامجين فرعيين بشأن منع تعاطي المخدرات وتعزيز خدمات المعالجة وإعادة التأهيل.

خامسا - آسيا الوسطى

٣٠- في آسيا الوسطى، أقرت الحكومات المعنية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ برنامجا استراتيجيا شاملا بعنوان "تعزيز قدرات مكافحة المخدرات ومنع الجريمة في دول آسيا الوسطى، في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥".

٣١- وقد نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في طشقند في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المؤتمر الاقليمي لشؤون تعاطي المخدرات في آسيا الوسطى: تقييم الحالة والتصدي لها الذي شاركت في رعايته حكومة النمسا ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب منظمة الصحة العالمية الاقليمي لأوروبا. وقد استعرضت نتائج تقييمات الحالة السريعة وتقييمات الاحتياجات في كل بلد، وحددت أولويات الأنشطة المقبلة. وجرى التشديد بصورة رئيسية على التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات. وجرى بالتالي تحديد مشاريع جديدة. بشأن خفض الطلب على المخدرات بغية موازنة أنشطة خفض العرض.

٣٢- ويزداد تعزيز التعاون الاقليمي في اطار مذكرة التفاهم بشأن التعاون دون الاقليمي في مجال مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى الموقعة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٦. ويعطي ذلك الاتفاق بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الروسي وأذربيجان ودول آسيا الوسطى وشبكة الآغا خان للتنمية مثالا على اتساع التعاون على مكافحة المخدرات الذي يضم مناطق ومؤسسات دولية أخرى في اطاره. وقد عقد الاجتماع الاستعراضي السنوي الرابع في عشق آباد في ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وينظر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في استخدام مذكرات تفاهم من أجل الادماج التدريجي لأفغانستان في أنشطة التعاون دون الاقليمية في مجال مكافحة المخدرات. ويطبق المكتب نفس الاستراتيجية لمساعدة باكستان وجمهورية ايران الاسلامية على تعزيز تعاونهما في مجال مكافحة المخدرات مع منطقة آسيا الوسطى.

٣٣- وقد عقدت اللجنة التوجيهية لعملية توباز اجتماعا في طشقند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ جنبا إلى جنب مع مشاورات مائدة مستديرة بين سلطات الاتحاد الروسي وأفغانستان وبلدان آسيا الوسطى اضافة إلى أعضاء اللجنة التوجيهية. وتركزت المناقشات على النهج التقني الذي ينبغي اتخاذه بشأن الأنشطة العملية، كما تناولت اجراءات محددة ينبغي أن تتخذها السلطات المعنية لكي تعالج بصورة فعالة المضبوطات وتكشف النقاب عن محاولات التهريب التي تشمل الكيمياءات السليفة. وشملت المناقشة

مسألة استهلال تحقيقات في مجال انفاذ القوانين بغية تعقب الكيمياويات حتى مصدر تسريبها.

٣٤- واتخذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا عدة تدابير لضمان التضافر والتنسيق بين مختلف الشركاء الدوليين الذي يعملون في آسيا الوسطى. وتمثلت مبادرة حديثة العهد بانشاء فريق اتصال تابع للجماعة الأجنبية لمكافحة المخدرات بغية المساعدة على تنسيق المساعدة في مجال انفاذ القانون المقدمة إلى حكومات آسيا الوسطى. ويجري النظر في آلية مماثلة لتعزيز التعاون مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية في مجالات أخرى، مثل خفض الطلب.

٣٥- وما زال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يواجه مطالبة شديدة بمواصلة تقديم مساعدته التقنية بغية تعزيز القدرة على التحقيق لدى هيئات مختارة تقوم بمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى. وقد حدثت زيادة ملحوظة في عدد مضبوطات المخدرات المبلغ عنها في المنطقة وفي كمياتها على السواء خلال الأعوام القليلة الماضية. فقد تم ضبط ما يزيد على ٥,٢ طن من الهيروين في آسيا الوسطى في عام ٢٠٠١. وبلغت مضبوطات الهيروين في طاجيكستان وحدها ٤,٢ طن. ويمثل التعاون بين الوكالات الوطنية مجالا ذا أولوية ويجري تعزيزه عن طريق مشاريع عديدة. وأصبحت قدرات الرقابة الحدودية والتحقيق الآن أفضل تنسيقا، ولا سيما في طاجيكستان. وقد أبرمت حتى الآن عدة اتفاقات تعاون كالاتفاق بين وكالة مكافحة المخدرات في طاجيكستان ودائرة الحدود الاتحادية الروسية وكذلك مع نظراء أفغان. وقد بدأت التقديرات المتعلقة بكيفية الاستجابة على أفضل وجه لاحتياجات بلدان آسيا الوسطى الأخرى في مجال التنسيق المتعلق بالمخدرات.

٣٦- وفي كازاخستان، أنجز في عام ٢٠٠٢ المشروع المتعلق ببناء القدرات وتحسين تدابير مكافحة المخدرات. واستجابة لطلب من حكومة كازاخستان، يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الآن بصوغ مشروع يهدف إلى تعزيز الرقابة على الحدود الكازاخستانية الروسية. ومن المتوقع انهاء وثيقة المشروع في عام ٢٠٠٣. أما أنشطة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كازاخستان في المستقبل فسوف تركز على تعزيز القدرة العملية والضبطية لدى هيئات مكافحة مخدرات مختارة في إطار الخطة الرئيسية لمكافحة المخدرات وتحسين قدرة التدريب المؤسسية.

٣٧- وقد أنجز الآن صوغ مشروع يتعلق ببناء القدرات وتعزيز تدابير مكافحة المخدرات في قيرغيزستان. وستكون مجالات الاهتمام الحاسمة في المشروع انشاء نظام لجمع البيانات

والمعلومات وتعزيز الرقابة الحدودية في نقاط العبور الاستراتيجية وتحسين مختبرات التحاليل الشرعية والقدرة التدريبية.

٣٨- وبغية ضمان استدامة وكالة مكافحة المخدرات في طاجيكستان، وضع مشروع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وعنوانه "استراتيجية خروج" وقدم إلى جهات مانحة. وتتوخى الاستراتيجية توفير المزيد من المساعدة إلى الوكالة حتى عام ٢٠٠٦ مع الانسحاب تدريجياً من دفع مرتبات موظفيها. وستهدف المساعدة في المستقبل إلى تعزيز أنشطة انفاذ القانون التخصصية وتحسين قدرة مختبر التحاليل الشرعية في طاجيكستان.

٣٩- وفي تركمانستان وأوزبكستان، أنجز أول مشروع من مشاريع بناء المؤسسات. وعلى سبيل المتابعة، أعدت مشاريع رقابة حدودية من أجل الشروع بها في عام ٢٠٠٢ في البلدين. ففي تركمانستان، ستكون المساعدة التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة موجهة نحو تعزيز الرقابة الحدودية وقدرات الضبط في نقاط العبور الاستراتيجية للاتجار بالمخدرات من خلال توفير معدات تخصصية ومرافق اتصالات وتدريب حديث. وستولى العناية أيضاً إلى القدرة الحالية على صوغ وتنفيذ سياسات لمنع تعاطي المخدرات ومعالجة متعاطيها. ويترتب على المبادرة الرئيسية الخاصة بأوزبكستان تحسين تقاسم المعلومات وتبادلها بين أجهزة انفاذ قوانين المخدرات الوطنية، وتعزيز القدرة على انفاذ القانون في معالجة قضايا الاتجار بالمخدرات، وتعزيز عمليات الضبط في نقاط الازدحام في أكثر مناطق البلاد حساسية، ولا سيما بمحاذاة الحدود مع أفغانستان وطاجيكستان. وبناء على طلب الحكومة، وضع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشروعاً لتقديم المساعدة على تعزيز الرقابة عند نقطة عبور ترمز-هيراتون على الحدود مع أفغانستان.

سادسا- أفريقيا

٤٠- ما زالت المحاولات الرامية إلى اتخاذ اجراء فعال لخفض الطلب على المخدرات في افريقيا تتعرقل بسبب وجود ثغرات في بيانات تعاطي المخدرات وتحليلها والخبرة المتاحة في القارة. وقد صاغ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشروعاً ثانياً لخفض الطلب في جميع أنحاء افريقيا يتوقع أن يوسع ما يجري من جمع لبيانات الانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات وتحليلها في سياق البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى تعاطي المخدرات. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع في شمال افريقيا في نهاية عام ٢٠٠٢ بعد أن كان قد شُرع به في شرق افريقيا وجنوبها. ويوفر المشروع خبرة عملية في مجال خفض الطلب على الصعيد الميداني للحكومات وهيئات الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النهج الذي يشمل جمع المعلومات والدعم

العملياتي معاً إلى القيام في الوقت المناسب بصوغ مشاريع جديدة متكاملة بشأن خفض الطلب تنصدي أيضاً لفيروس القصور المناعي البشري/متلازمة قصور المناعة المكتسب (الايدز) في افريقيا.

٤١- وفي غرب افريقيا، باشر اليونديسيب أربعة مشاريع جديدة في مجال خفض الطلب تشمل تسعة بلدان. ففي نيجيريا، كان تقييم لمراكز معالجة واعادة تأهيل متعاطي المخدرات في جميع أنحاء البلاد والخدمات التي تقدمها قد بدأ في عام ٢٠٠٢، وسيوفر الأساس للتدخلات المتعلقة بالمشاريع، بما في ذلك مشاريع تدريب الموظفين وغيرها من أشكال الدعم. وقد بدأ أول مشروع مشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز في افريقيا في أواخر عام ٢٠٠٢، وسيشمل تقدير الاصابة بالفيروس والايدز ذات الصلة بتعاطي المخدرات وكذلك اجراءات المنع في خمسة بلدان يشملها المشروع. وبدأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة إلى ستة بلدان في غرب افريقيا فيما يتعلق بتنفيذها لأوليات خفض الطلب على النحو الوارد في خطط عملها الوطنية. وسيجري أيضاً انشاء مركز مرجعي اقليمي لخفض الطلب من شأنه أن يعزز عمليات وحدة مكافحة المخدرات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس) والمعرفة التقنية لجميع دول الجماعة الخمس عشرة في ذلك القطاع.

٤٢- وقد عيّن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة خبيراً في انفاذ القانون في اطار مشروعه المتعلق بانفاذ القانون في جميع أنحاء افريقيا، بحيث يشغل منصبه في دكا في أواخر عام ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى القيام بوظائف دعم ورصد تصميم المشاريع لصالح المكاتب الميدانية والحكومات في افريقيا، سيقدم الخبير المشورة إلى الاتحاد الافريقي وهيئات الأمم المتحدة بشأن الاجراءات المتكاملة لمكافحة المخدرات والجريمة. وسيعمل الخبير أيضاً بمثابة جهة اتصال لتنفيذ المشاريع في افريقيا في اطار المشروع الرائد الأقاليمي المخطط بشأن مراقبة الحاويات.

٤٣- وكان قد بدأ في أوائل عام ٢٠٠٢ توسيع المشروع الناجح المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس التعاون الجمركي (الذي يطلق عليه أيضاً اسم المنظمة العالمية للجمارك) والمعني بمراقبة الموانئ البحرية في شرق افريقيا وجنوبها، وأدى إلى انشاء فرق جديدة لمراقبة الموانئ في موريشيوس وجنوب افريقيا. وقد وقّع النظراء المحليون مذكرة تفاهم بشأن انشاء وإدارة فرق مشتركة لمراقبة الموانئ وبشأن آليات للتعاون بين الوكالات في مجال انفاذ القوانين. وقُدّم التدريب بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى

أفرقة الموانئ في كيب تاون وميناء جوهانسبرغ الجاف وبورت اليزابيث وموريشيوس إضافة إلى خدمات الرصد والمشورة.

٤٤- ودعما لمبادرة مراقبة الموانئ البحرية، أكمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مرحلة المساعدة التمهيدية بشأن مشروع اقليمي جديد لمراقبة الحدود البرية لصالح شرق افريقيا وجنوبها. وجرى تقييم مراكز الحدود البرية الرئيسية بين جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وسوازيلند وموزامبيق كما جرى تحديد تدابير ومشاريع عمل مفصلة لكل مركز حدودي. وسيكون المشروع استكمالاً للمساعدة الموفرة على المستوى القطري في مجال المعدات والتدريب المتعلقين بانفاذ القوانين والتي أكملت إلى حد كبير في عام ٢٠٠٢ وقدمت إلى جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وسوازيلند وملاوي وموزامبيق.

٤٥- وقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع حكومة نيجيريا، بصوغ مشروع جديد لتقاسم تكاليف انشاء أكاديمية اقليمية للتدريب على انفاذ القوانين. ويركز الاقتراح على انشاء وتطوير قدرة ادارية وتقنية وتدريبية مستدامة داخل أكاديمية التدريب التابعة للوكالة الوطنية لانفاذ قانون المخدرات في نيجيريا.

٤٦- وفي الجنوب الافريقي، ومن خلال المكتب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في بريتوريا، وفر مشروع تدريب قضائي التدريب لأكثر من ١٨٠ قاضيا وعضو نيابة عامة وحاكم صلح من ١٩ بلدا في كلية بريتوريا لشؤون العدالة.